بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة دولة قطر

تلقيها

سعادة الشيخة / علياء أحمد بن سيف آل ثاني

السفير لدى الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الثالثة للدورة الخامسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

حـــــول

البند (٢٨) المعنون النهوض بالمرأة

١٢ أكتوبر ٢٠١٠

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يشرفني أن أقدم بيان دولة قطر بشأن البند (٢٨) المعني بالنهوض بالمرأة. لقد قرأنا باهتمام كبير مختلف تقارير الأمين العام المتعلقة بهذا البند ونود أن نثني على الجهود التي بذلت في إعداد هذه التقارير.

السيد الرئيس ،

تؤكد دولة قطر على التزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج العمل المرتبط به وبما يتناسب وما نصت عليه شريعتنا الإسلامية السمحاء وقيمنا الاجتماعية ، وفي هذا الإطار ، نود التأكيد على أن دولة قطر تؤمن إيمانا راسخاً بأن تعزيز حقوق المرأة مرتبط بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة ، التي هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع كما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن الإرادة السياسية للقيادة الحكيمة لدولة قطر ممثلة في حضرة صاحب السمو ، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، والدعم التام من قبل صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر قد مهدت الطريق لإحراز تقدم وانجازات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة تمكينية للمرأة، فقد تم تنفيذ العديد من الخطوات الهامة التي تسير في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن إطار كلي يسعى للنهوض بالمرأة والنهوض بجميع أفراد الأسرة في كافة المجالات. فعلى الصعيد المؤسسي ، تم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ليمثل الآلية المؤسسية المعنية بتعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الكاملة في المجالات الاقتصادية والسياسية. وعلى الصعيد التشريعي، فقد عزز إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ، كما وتقوم الدولة بمراجعة وتطوير مستمرين للتشريعات ذات الصلة بالمرأة والأسرة وذلك

تبعاً لالتزاماتها الدولية، وفي هذا الإطار، نود بيان أن دولة قطر قد انضمت لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تم تنفيذ سياسات معنية بزيادة فرص العمل أمام المرأة في الدولة ودعمها مهنيا ، فقد بين تقرير دولة قطر الثالث لعام ٢٠١٠ حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن معدل مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية في ارتفاع ملحوظ، وأن هناك توجه إيجابي من قبل المرأة في دولة قطر للعمل في القطاع الخاص والمختلط. ومن بين المشروعات الجاري عملها في مجال تمكين المرأة مثل "مشروع نظام العمل الجزئي للمرأة" ، وأيضا "مشروع دعم عمل المرأة من المنزل" والذي يهدف إلى تمكين المرأة العاملة من مواجهة تحدي المواءمة بين متطلبات العمل والمتطلبات الأسرية من خلال توفير بيئة مكتبية افتراضية تربط المرأة العاملة من المنزل بمقار عملها الفعلية، وهذا المشروع يتم بالتعاون ما بين المجلس الأعلى للأسرة والمجلس الأعلى للاتصالات وشركة اتصالات قطر(كيوتل). وفي مجال تنمية المشاريع الصغيرة تم بدء العمل مؤخرا في إطلاق برنامج تنموي لتمكين المرأة في المناطق المختلفة من الدولة من المساهمة في الحياة الاقتصادية من خلال توفير التدريب وتطوير المهارات في المجالات التي يجدوا أنفسهم مبدعين فيها ويمكن من خلالها أن يساهموا في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

ففي إطار الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ، فقد تبنت دولة قطر سياسيات عملية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال إنشاء مؤسسات ذات طابع استقلالي وتخصصي كالمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والتي تقوم بدور فاعل في التصدي لهذه الظاهرة، وتوفير الحماية للضحايا وتعزيز سبل الوقاية ، وتعزيز القاعدة المعلوماتية بشأن العنف الأسري والعنف الموجه ضد الطفل والمرأة، وقد طورت المؤسسة مؤخرا الخط الساخن للطفل والمرأة الحالي بحيث أصبح خط طوارئ ثالث على مستوى الدولة.

السيد الرئيس،

تؤمن دولة قطر بأهمية الارتقاء بمستوى التعليم لدى الجميع وذلك من أجل الوصول لهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإيمانا منها بهذا التوجه ، فباشرت الدولة بتنفيذ مبادرة طموحة لتطوير التعليم العام بهدف تحسين نوعية التعليم وإيجاد فرص تعليمية جديدة ، وتوسيع مجالات الاختيار في مرحلة التعليم العالي للجنسين ، من خلال تطوير الجامعات الحكومية وتنويع المنح الحكومية للدراسة بالخارج ، وتوفير فرص الدراسة الجامعية بالدولة في مجموعة من أعرق الجامعات التي تحتضنها المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

السيد الرئيس،

إن استمرار الصراع في أجزاء مختلفة من العالم تعتبر عقبة رئيسية أمام القضاء على العنف والإيذاء الذي يتعرض له النساء. وفي هذا الصدد نشدد على أن تولي تقارير الأمين العام اهتماما خاصا لمعاناة النساء وأسرهم الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي ، وإلى إيجاد حلول عاجلة لأوضاعهم المأساوية.

أود أن أختتم كلمة الدولة بالإعلان عن ترحيبنا بإنشاء كيان تابع للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وتمنياتنا لسعادة لسيدة ميشيل باتشيليت رئيسة UN WOMEN بالنجاح في مهامها في مجال تعزيز قدرة الأمم المتحدة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وشكراً السيد الرئيس،،،